

# فوضى الإنفاق العام في تونس توسع رقعة الديون

## التوظيف العشوائي يتسبب في انفلات التوازنات ومضاعفة الاقتراض

تسببت فوضى الإنفاق العام بعد 2011 في توسيع رقعة الدين الخارجي لتونس حيث ضاعفت الحكومات من عمليات التوظيف دون مراعاة للتوازنات وإمكانيات البلاد، مما ترتب عليه فائض في الموظفين حيث صار عددهم يفوق احتياجات الدولة ويتجاوز مواردها، وهو ما يسلب الضوء على الكلفة الاقتصادية الباهظة لسياسة شراء السلم الاجتماعي بالتزامن مع مفاوضات تمويل جديدة مع صندوق النقد الدولي.

وبدا وفد حكومي تونسي مفاوضات في واشنطن مع ممثلي صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على قرض جديد لتمويل إصلاحات اقتصادية تشمل بالخصوص تخفيض الدعم تدريجيا وإصلاحات ضريبية وإصلاح المؤسسات العمومية والتحكم في كتلة الأجور، إلى جانب إصلاحات أخرى تشمل الإدارة ومناخ الاستثمار.

وتتميز تونس بمزاج شعبي رافض للإصلاحات التي تمس بمكاسب الإجراء وبند الدعم، علاوة على المطالب الشعبية والنقود النقابي الذي لا نظير له والمتاتي تحديدا من الاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة عمالية) الذي يرفض العمالة مما يعقد الأزمة.

وقالت الباحثة في العلوم الاقتصادية والخبيرة المحاسبة وعضو الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين عبيد بن عون في تصريح لـ "العرب" إن "القروض الجديدة تستهدف سداد مستحقات سابقة ولم تعتمد الحكومة في جولاتها مع صندوق النقد الدولي على خطة مدروسة ولم تستعن بالخبراء"، مبينة أن "الاندبايات العشوائية (توطين الوظائف) طيلة عشر سنوات أثقلت كاهل ميزانية الدولة".

ورجحت الخبيرة "عدم نجاح جولة الحكومة التونسية في إيجاد منافذ تمويل نظرا إلى غياب خارطة واضحة للإصلاحات وغياب قانون مالية تكملي يحتوي النفقات الجديدة المتعلقة بالوظائف الحديثة"، لافتة إلى أنه "في حال توصل تونس لاتفاق تمويل ستكون كلفة القروض باهظة جدا".

وتسيطر على الأوساط الاقتصادية والشعبية في تونس هواجس التخلف عن سداد القروض مما يعني ضمنا حسب خبراء تاييد الأزمة الاقتصادية وتلاشي هوامش المناورة الاقتصادية.

وذكرت الخبيرة المحاسبة عبيد بن عون أن "التخلف عن السداد لا يعني بالضرورة الإفلاس إلا إذا تكرر التخلف في مناسبات أخرى وفقدت الدولة كامل

سناء عدوني  
صحافية تونسية



تونس - بات التداين الخارجي في تونس أمرا لا مفر منه في ظل شح الموارد مقابل ارتفاع النفقات العامة مما يفرض ضرورة الاقتراض لدفع رواتب الموظفين حيث توجه القروض إلى الاستهلاك بدل تعزيز الاستثمارات ومعالجة أوضاع الشركات المتعثرة التي تكافح سوء السير في ظل تلك الإصلاحات الهيكلية لإيقاف نزيف الخسائر.

وانتقل حجم الدين العام لتونس من نسبة 40.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2010 إلى 100 في المئة حاليا، باحتساب الديون المستحقة على الشركات العامة، مسجلا بذلك ارتفاعا قياسيا على مدى 10 سنوات.

عبيد بن عون



دولة تعتمد على الاقتراض والجيابة مهددة بالإفلاس

وليد بن صالح



قانون الموازنة لم يحتسب نفقات 10 ألاف وظيفة جديدة

# شركات السيارات تنمي الابتكارات لمواجهة أزمة الرقائق

## تخصيص المكونات النادرة للمركبات الأكثر ربحية ومبيعا على حساب الطرازات الأخرى

تحاول شركات السيارات التأقلم مع أزمة نقص الرقائق من خلال تنمية الابتكارات للحفاظ على إنتاجها وإضافة المزيد من الخاصيات حيث خصصت المكونات النادرة للمركبات الأكثر ربحية ومبيعا على حساب الطرازات الأخرى لإيقاد مبيعاتها في ظل دخول الأزمة شهرها الخامس.

دبليو، و"هوندا"، و"فورد" من تقاوم المشكلات نتيجة نقص الرقائق.

ويمثل الفشل على تامين الإمدادات الأساسية انتكاسة هائلة على المدى القصير، مع فقدان مبيعات الملايين من

طوكيو - لجات شركات صناعة السيارات للمرة لابتكار للحفاظ على بعض إنتاجها على الأقل والتخلي عن بعض الأنظمة وذلك لسد النقص في الرقائق الذي أدى إلى تعطيل المصانع وانفجار الأزمة.

وتخلت شركة "نيسان" عملاق صناعة السيارات الياباني عن تركيب أنظمة الملاحة في الآلاف من المركبات التي تحتوي عليها عادة بسبب النقص، ولم تعد شركة "رام" توفر في سياراتها البيك أب "1500" المرأة الخلفية القياسية "الذكية" التي تراقب النقاط العمياء.

وتوقفت "رينو" أيضا عن تركيب الشاشات الرقمية كبيرة الحجم خلف المقود في سياراتها "أركانا" الرياضية متعددة الاستخدامات لتوفير الرقائق. وتعد الأزمة اختبارا تاريخيا لقطاع السيارات، في الوقت الذي يحاول فيه تسريع التحول نحو السيارات الكهربائية الذكية، وعلى مدار عقود، واصلت شركات السيارات إضافة المزيد من الخاصيات المتطورة والأفضل، والأز، تتخلى عن بعضها، على الأقل مؤقتا، لإيقاد مبيعاتها.

وهذا التخلي يسلب الضوء على عمق المشكلات التي تواجه القطاع، وفي الأسبوع الماضي وحده، حذرت "بي.إم.

التكيف مع الأزمة من أجل البقاء



مزاج شعبي رافض للإصلاحات

وشكك الخبير في قيمة القرض الذي طلبته الحكومة التونسية والمقدر بنحو 4 مليارات دينار (حوالي 1.6 مليار دولار) مشيرا إلى أنه "دون ضبط خطة مفصلة ودقيقة للإصلاحات والقطاعات المعنية والكلفة لا يمكن أن يتم تحديد قيمة المستحقات، وهو ما منع حاليا تقدم المفاوضات مع المانحين".

ومن المنتظر أن يتجاوز حجم الدين العام، الذي يشكل عبئا ثقيلا، عتبة الـ 90 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال 2021، بينما تقدر الموارد المتأتية من الاقتراض الخارجي بأزيد من 13 مليار دينار (4.7 مليار دولار).

ويحذر محللون من أنه في حالة فشل المفاوضات مع صندوق النقد الدولي حول برنامج جديد لدعم الاقتصاد التونسي، فإن البلاد قد تواجه خطر العجز عن سداد ديونها.

واعتبر الخبير أن الفرضيات التي بنيت عليها موازنة 2021 غير دقيقة حيث اعتمدت على نسبة نمو خيالية تقدر بنحو 4 في المئة، وهو أمر صعب عمليا فضلا عن تحديد سعر برميل النفط بحوالي 45 دولارا وهو يبلغ حاليا حوالي 70 دولارا مما يجعل القانون فاقدا للأساس العلمية".

وأشار الخبير إلى أن قانون الموازنة لعام 2021 الذي يحتوي على عجز مالي قياسي لم يحتسب النفقات الجديدة مثل قانون إحداث نحو 10 ألاف وظيفة جديدة في القطاع العام فضلا عن زيادات قطاعية لم يقع احتسابها على غرار الترفيع في أجور القضاة.

والمح إلى أن "نقطة المانحين في تونس اهتزت"، لافتا إلى أن "الحكومة فتحت مفاوضات جديدة مع صندوق النقد ومفاوضات جديدة مع صندوق النقد الدولي حول برنامج جديد لدعم الاقتصاد التونسي، فإن البلاد قد تواجه خطر العجز عن سداد ديونها في الكلفة".

للتوسع في الاقتراض فيما لم توجه القروض إلى الاستثمارات وإنما تم استخدامها لتغطية نفقات الأجور مما تسبب في انخراط التوازنات العامة".

واعتبر الخبير أن "الحكومات تدور في حلقة مفرغة وهي الاقتراض لتغطية النفقات"، مشيرا إلى أن جائحة كورونا عمقت الأزمة الاقتصادية وأربكت قدرة الدولة على تحمل التقلبات مما فرض مضاعفة الاقتراض".

وتساءل الخبير عن مصير القروض الكبيرة التي حصلت عليها الحكومات لمكافحة فيروس كورونا، مشيرا إلى أن "وضع القطاع الصحي المتردي والشهامة الاجتماعية يكسفن عن عدم وصول هذه القروض إلى أهدافها مما يعني أنها وجهت بدورها إلى نفقات الأجور، وهو ما يتعلق ببند الوظيفة العمومية في الموازنة والذي سجل ارتفاعا في ظل أزمة اقتصادية حادة تستوجب ترشيد الإنفاق العام".

مواردها"، مشيرة إلى أن "ذلك لا ينطبق على تونس على الأقل على المدى القريب والمتوسط بفعل امتلاكها موارد".

وشددت الباحثة عبيد بن عون على أن "دولة تعتمد على الاقتراض والموارد الجبائية لن تستمر وتبقى مهددة بشبح الإفلاس".

وأشارت الباحثة إلى أن "التضخم عاد منذ شهر أبريل الماضي"، لافتة إلى أن "الحكومة بصدد البحث عن هوامش قانونية لتوليد ضرائب جديدة لإسبغا على المؤجرين، مما سيخلق ضغطا جياثيا من شأنه أن يزيد في توتر الوضع الاجتماعي".

من جهته قال الخبير المحاسب والجامعي وليد بن صالح في تصريح لـ "العرب" إن "مخزونات الدولة المالية تجبرت بعد ثورة يناير 2011 نتيجة ارتفاع مخصصات الأجور وارتفاع سعر برميل النفط حينها إلى حدود 110 دولارا".

وأشار الخبير إلى أن "نك فتح الباب

نقص يواجه إمداداتها من الرقائق إلى الطرازات الأكثر مبيعا في كل سوق رئيسي، وفي أحد المواقف، نقلت نيسان الرقائق الأكثر تقدما في العالم، ستكون جزءا حاسما من أي حل، وإنها ستبدأ في تلبية الحد الأدنى من متطلبات عملاء السيارات بحلول يونيو، لكنه يتوقع أن يستمر نقص رقائق السيارات حتى أوائل عام 2022.

لكن ببساطة لا يستطيع صنع السيارات الانتظار وكانت ردود أفعالهم هو تخصيص المكونات النادرة للمركبات الأكثر ربحية ومبيعا على حساب الطرازات الأخرى، وهو أمر تفعله شركات مثل "رينو" الفرنسية، و"نيسان" اليابانية.

وتبني شركات السيارات أيضا مركبات بتكنولوجيا أقل، وعادت "بيجو" إلى عدادات السرعة التناظرية القديمة في سيارة الهاتشباك "308"، بدلا من استخدام الإصدارات الرقمية التي تحتاج إلى رقائق يصعب العثور عليها. وأشارت شركة "جنرال موتورز" إلى أنها صنعت بعض شاحنات "شيفروليه سيلفرادو" الصغيرة دون وحدة معينة مهمتها الاقتصاد في استهلاك الوقود، مما يكلف السائقين حوالي ميل واحد للغالون الواحد، وخففت شركة نيسان إنتاجها من المركبات المزودة بأنظمة الملاحة المبنية مسبقا بمقدار الثلث، وفقا لمصدر مطلع على الأمر.

وقال الشخص، إن الشركة اليابانية، التي كانت من أوائل صانعي السيارات الذين يحذرون في بداية يناير من

حلولاً مبتكرة كل يوم لتقليص التأثير على مركباتنا للحد الأدنى لكي نتكمن من بناء المنتجات الأكثر طلبا قدر الإمكان".

وترجع أزمة قطاع السيارات إلى التخطيط السيء أثناء الوباء والقدرة المحدودة على صناعة الرقائق، لكنها تفاقمت بسبب تقلص مساحة الشحن المتاحة مع تعافي الاقتصاد العالمي من كوفيد - 19، وحتى عندما يتمكن صانعو السيارات من تأمين الطلبات، غالبا ما يتعذر شحن رقائقهم.

وخففت شركة "تسلا" الأسبوع الماضي من حدة الأزمة عبر التواصل مع موردين جدد لإشياء الموصلات، ثم أعادت برمجة هذه الرقائق سريعا.

وتعمل "ستيلائتيس" على توحيد مواصفات الرقائق عبر خط إنتاج مركباتها بدلا من استخدام رقائق معينها لبعض الطرازات، بحسب ما قال المدير المالي، ريتشارد بالمر، في مكالمة مع الصحافيين الأسبوع الجاري، مضيفا "المزيد من توحيد المواصفات المرهونة، هو الحل عندما تواجه قيود في المعروض، وبهذه الطريقة ندير الندرة".

وتخزن شركات السيارات المركبات غير المكتملة، أو ما يعرف بـ"البناء الخجول" بلغة القطاع، للحفاظ على استمرار تشغيل خطوط الإنتاج، وفي هامترامك بولاية ديترويت الكبرى هناك منطقة تمتد عبر عدة مبان وتمتلئ بشاحنات فورد "150اف"، التي لا تحتوي على بعض الرقائق، وقالت "جنرال موتورز"، إنها تخزن أيضا المركبات غير المكتملة في انتظار أشباه الموصلات.

«رينو» تتوقف عن تركيب الشاشات الرقمية خلف المقود في سياراتها الرياضية لتوفير الرقائق